جامعة ميسان **كلية القانون**

خطة التطوير المهني لأعضاء الهيئة التدريسية

في ضوء متطلبات الاعتماد البرامجي وضمان جودة التعليم العام الدراسي ٢٠٢٦/٢٠٢٧

أولاً: المقدمة

انطلاقاً من التزام جامعة ميسان وكلية القانون بتطبيق معايير الجودة والاعتماد البرامجي، وحرصها على الارتقاء بجودة التعليم القانوني والبحث العلمي وخدمة المجتمع، تأتي هذه الخطة بوصفها إطاراً مؤسسياً للتطوير المهني المستدام لأعضاء الهيئة التدريسية، بما ينسجم مع رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية، ويواكب متطلبات الاعتماد الوطني والمعايير الأكاديمية المعتمدة.

ويُعد التطوير المهني المستمر أحد المرتكزات الأساسية لضمان جودة البرامج الأكاديمية، إذ يسهم في تنمية الكفاءات التدريسية والبحثية والقيادية لأعضاء الهيئة التدريسية، وتعزيز قدرتهم على تصميم المقررات الدراسية وفق مخرجات التعلم، وتطبيق استراتيجيات التدريس والتقويم الحديثة، وتوظيف التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، بما يسهم في تحسين مخرجات التعلم وتحقيق أهداف البرنامج الأكاديمي.

وتستند هذه الخطة إلى مبدأ التحسين المستمر، من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية بصورة دورية، وتنفيذ برامج تطوير مهني نوعية، وقياس أثرها وفق مؤشرات أداء واضحة، بما يضمن الارتقاء بالأداء الأكاديمي والبحثي، ويعزز جاهزية الكلية للحصول على الاعتماد البرامجي والمحافظة عليه.

ثانياً: مرجعيات الخطة

تستند الخطة إلى ما يأتي:

- رؤية ورسالة وأهداف جامعة ميسان.
- الخطة الاستراتيجية لكلية القانون.
- معايير الاعتماد البرامجي الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- الاحتياجات التدريبية الفعلية لأعضاء الهيئة التدريسية.
- متطلبات التحول الرقمي والتطورات الحديثة في التعليم العالي.

ثالثاً: الرؤية

التميز في تنمية قدرات أعضاء الهيئة التدريسية بما يسهم في تحقيق جودة التعليم القانوني والبحث العلمي وخدمة المجتمع وفق معايير الجودة والاعتماد البرامجي.

رابعاً: الرسالة

توفير بيئة أكاديمية داعمة للتطوير المهني المستدام من خلال برامج تدريبية نوعية، وشراكات علمية، وآليات متابعة وتقويم تسهم في تحسين الأداء التدريسي والبحثي والإداري لأعضاء الهيئة التدريسية.

خامساً: الأهداف الاستراتيجية

تهدف الخطة إلى تحقيق ما يأتي:

١. تطوير الكفاءات التدريسية وفق أحدث الممارسات التعليمية.

٢. تعزيز جودة البحث العلمي وزيادة النشر في المجلات العلمية الرصينة.

٣. تنمية المهارات الرقمية وتوظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في التعليم.

٤. تطوير مهارات القيادة الأكاديمية والإدارة الجامعية.

٥. ربط التطوير المهني بمعايير الجودة والاعتماد البرامجي.

٦. تعزيز الشراكات الأكاديمية والبحثية محلياً ودولياً.

٧. توجيه البحث العلمي نحو خدمة المجتمع ومعالجة القضايا القانونية المعاصرة.

٨. ترسيخ ثقافة التحسين المستمر والتعلم مدى الحياة بين أعضاء الهيئة التدريسية.

سادساً: محاور الخطة

المحور الأول: تطوير العملية التعليمية

يشمل:

- التدريب على استراتيجيات التدريس الحديثة والتعلم النشط.
- تصميم وتطوير المقررات وفق مخرجات التعلم.
- تطوير أساليب التقويم وإعداد بنوك الأسئلة.
- تطبيق التعليم المدمج والتعليم الإلكتروني.
- تحسين مهارات الإرشاد الأكاديمي.

المحور الثاني: البحث العلمي

يشمل:

- التدريب على منهجيات البحث العلمي.
- النشر في مجلات Scopus وWeb of Science.
- كتابة المشاريع البحثية ومقترحات المنح.
- الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.
- تشجيع البحوث المشتركة محلياً ودولياً.

المحور الثالث: التحول الرقمي

يشمل:

- استخدام أنظمة إدارة التعلم.
- توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التدريس والبحث العلمي بصورة مسؤولة.
- إنتاج المحتوى الرقمي.
- الأمن السيبراني وحماية البيانات الأكاديمية.

المحور الرابع: القيادة الأكاديمية

يشمل:

- تنمية المهارات القيادية والإدارية.
- إدارة اللجان والأقسام العلمية.
- الإشراف على طلبة الدراسات العليا.
- إدارة فرق العمل واتخاذ القرار.

المحور الخامس: خدمة المجتمع

يشمل:

- توجيه البحوث لخدمة المجتمع.
- التعاون مع المؤسسات القضائية والدوائر الحكومية.
- تقديم الاستشارات القانونية.
- تعزيز المسؤولية المجتمعية للكلية.

سابعاً: آليات التنفيذ

تعتمد الكلية في تنفيذ الخطة على ما يأتي:

- تحديد الاحتياجات التدريبية بصورة سنوية.
- إعداد برنامج سنوي للدورات وورش العمل.
- التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية.
- دعم مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية في المؤتمرات والندوات.
- تخصيص الموارد المالية والإدارية اللازمة لتنفيذ البرامج.
- تشجيع التعلم الذاتي والتطوير المهني المستمر.

ثامناً: مؤشرات الأداء

تقاس فاعلية الخطة من خلال المؤشرات الآتية:

- نسبة مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية في برامج التطوير المهني.
- عدد الدورات التدريبية المنفذة سنوياً.
- مستوى رضا المشاركين عن البرامج التدريبية.
- نسبة استخدام استراتيجيات التدريس الحديثة.
- عدد البحوث المنشورة في المجلات الرصينة.
- عدد المشاركات في المؤتمرات العلمية.
- عدد الكتب والمؤلفات العلمية.
- نسبة استخدام المنصات الرقمية في التدريس.
- نتائج تقييم الأداء السنوي لأعضاء الهيئة التدريسية.
- مدى تحقق التحسين في مخرجات التعلم.

تاسعاً: المتابعة والتقويم

تتولى لجنة التطوير المهني بالتنسيق مع لجنة ضمان الجودة والأداء الجامعي متابعة تنفيذ الخطة، من خلال:

- إعداد تقارير دورية عن نسب الإنجاز.
- قياس أثر البرامج التدريبية على الأداء التدريسي والبحثي.
- مراجعة مؤشرات الأداء وتحليل نتائجها.
- تحديث الخطة بصورة سنوية في ضوء نتائج التقويم والاحتياجات المستجدة.

عاشراً: النتائج المتوقعة

يتوقع أن تسهم هذه الخطة في:

- رفع جودة الأداء التدريسي.
- تحسين جودة البحث العلمي.
- تعزيز استخدام التقنيات الرقمية في التعليم.
- رفع كفاءة أعضاء الهيئة التدريسية.
- تحسين مخرجات التعلم.
- تعزيز جاهزية الكلية للحصول على الاعتماد البرامجي والمحافظة عليه.
- تحسين ترتيب الكلية ومكانتها الأكاديمية.

- ترسيخ ثقافة الجودة والتحسين المستمر.

الحادي عشر: الخاتمة

تمثل هذه الخطة إطاراً مؤسسياً للتطوير المهني المستدام، وتجسد التزام كلية القانون بجامعة ميسان بتعزيز جودة الأداء الأكاديمي والبحثي، وتحقيق متطلبات الاعتماد البرامجي، من خلال الاستثمار في تنمية قدرات أعضاء الهيئة التدريسية، وترسيخ ثقافة الجودة والتحسين المستمر، بما يسهم في تحقيق رسالة الكلية ورؤيتها وأهدافها الاستراتيجية، والارتقاء بمخرجات البرنامج الأكاديمي بما يلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل